



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن جاز له الثواب والعقاب . على الصغرة  
اجتنب من نكبتها الكبرة . او كان بلا اجتناب . و  
الصلوة على فراوى دالا عليه بلا ارياب . مثل  
وغير ما دون ذلك لم يأت في اهل الخطاب  
وبعد فيقول الفقير الى الله الغني . احمد المرعشي  
الدباغي قد استصعبت تحت بين الفضل المهرة

نزا عا بين اهل السنة وبعض القلة قد ابتدأت  
العصام . والاول الخالي مع تبعية بعض من الغفلة  
فتسعت في تحقيق المقام بما الهت من العزيز العلاء  
ثم جعلته تحفة لطيفة . وهدية درهنة لخص من  
طلع من بين رجال الافاضل بسبوح ضيائه على  
ارباب الفضائل . وهو الذي لا يجيب كل داهل  
على مجلسه . بل يجيب كل سائل بلطفه . واختصاصه  
بتلك الاوصاف . واستنصاره بماعنه الخواص لاخر  
حتى على اهد الرمال . وترشيحها بترقيم نعمة السنية  
اعني به المشرف بقضائكم انا طولي . والمشهور عند  
الانام الفاضل عبد الله افندي . دفع الله عنه بوائ  
الاول . وحرره عن طوارق الازمان . راجيا  
من لطفه العظيم . وكرمه الجسيم ان ينظر اليها



بنظر الكريم. فان تلقاه باحسن القول فهو  
غاية المأمول ونهاية المسؤل. وان لاحظته با  
للطف والاهتمام. لكان قرأ منيراً  
عند الأنام. وما توفيق إلا بالله عليه توكلت  
واله انيب. **قال** التقطازاني في شرحه 8.  
العقائد. ويجوز العقاب على الصغيرة.  
اجتنب منكبها الكبيرة ام لا لدخولها  
تحت قوله. ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
وقوله تعالى لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا  
احصاها والأحصاء انما يكون للسؤال والمجاز  
وذهب بعض المعتزلة الى انه اذا اجتنب الكبائر لم يحرم  
تقديمه لقيام الأدلة السميعة على انه لا يقع كقوله  
تعالى ان تجنّبوا كما ترأسهون عنكم سيئاتكم

10  
واجيب بان الكبيرة المطلقة هي الكفر لانه  
الكامل انتهى **اقول** يتحقق المقام يقتضي سبط  
الكلام. فنقول قولنا. ويجوز العقاب أه  
أي الصغيرة مطلقاً جائز العقاب لا لها متعدي  
مغفرتها بالمشية في قوله تعالى. ويغفر ما دون  
ذلك لمن يشاء. وما هو شأن هذا الجائز  
العقاب. <sup>بمقتضى</sup> فهي جائز العقاب **قوله** وذهب  
بعض المعتزلة أه ظاهرهم معاضة على الذي  
المركبة بآيات تفيض خبرها. **حاصل**  
ان صغيرة مجتنب الكبيرة جائز العقاب.  
لا لها غير مقيدة مغفرتها بها في قوله تعالى.  
ان تجنّبوا كما ترأسهون عنكم سيئاتكم  
وما هو شأن هذا فغير جائز العقاب **أما** الصغيرة



فلان الكبار فيه لو كانت على ظاهرها والصغار  
مغفرتها معلقة بالاكتساب عن الكبار في  
غير مقيد آه لكنها كذلك. واما الكبرى فظ  
اما الملازمة فظاهرة ايضا واما الاستثناء  
فلان كونها على ظاهرها اصل والاصل  
عن محدود له بدون الصارف وهو  
معدوم في المقام. ثم مغفرة الصغار معلقة  
بالاكتساب. وما هو شأن هذا فغير  
مقيد بالمشية اما الصغرى فلما مر  
اما الكبرى فلانه لو لم يبق التعليق بلا فائق  
غير مقيد بها لكنه كذلك اما الملازمة فظ  
فالتصاين التعليق والتقييد. ولحيث يمكن ان يكون  
منها قوله لكن الكبار على ظاهرها لا يجوز ان يراد

ان يراد انواع الكفر بقية انه الكمال راجعا الى منع  
قوله لا نحتاج بمقيدته ويمكن ان يكون نقضاً ببيان  
الفساد راجعا الى اثبات المراد حمله لها جائز  
العقاب لا بها مقيدته مغفرتها في ان تجنبوا والكبرى  
ظ اما الصغرى فلان المراد بها لو كان انواع الكفر  
مقيدته لكنه كذلك اما الملازمة فلانه لو لم يعدم  
التقييد عدم اعتبار مفهوم قوله ثم وبغير  
الاية مقيدته لكنه كذلك واما الاستثناء فلانه لو  
لزم من عدم الارادة بقاء التعليق بلا فائق فالمراد  
بها انواعه لكنه كذلك اما الملازمة فظ واما الاستثناء  
فلانه لو جاز مغفرة الصغار بدون الاكتساب فيلزم  
من عدم الارادة بقاء التعليق بلا فائق لكنه كذلك  
اما الملازمة فيستعرف ما فيها مع الجواب منا واما



وَأَمَّا الِاسْتِثْنَاءُ بِمَعْنَى جَوَازِ مَعْفَاةِ الصَّغَائِرِ بِدُونِهِ  
ثَابِتٌ لِأَنَّهُ مَعْفُومٌ بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَأَمَّا هُوَانُ  
هَذَا ثَابِتٌ وَسَنُفْخِصُ عَنْ كُلِّ مَنْ لِمَقَالِ قُطْلِهِ فِي  
أَخْرَاقِ الْقَالَ عَلَى حَقِيقَةِ الْحَالِ **قَالَ** الْعَصَامُ قَوْلُهُ  
أَجِيبْ بِمَعْنَى أَنَّ التَّكْفِيرَ مُقَيَّدٌ بِاجْتِنَابِ الْكُفْرِ  
فَلَا يَدْرُ مِنْ قِدَمِيَّةِ عِدَدِنَا وَتَوْبَةِ الْكِبَارِ عِنْدَ الْمُقْتَرَةِ  
فَالْآيَةُ غَيْرُ ثَابِتَةٍ فِي دَلَالَةِ مَطْلُوبِهِمْ هَذَا وَحَمْلُ الْكِبَارِ  
عَلَى الْكُفْرِ بَعِيدٌ وَبِالْبَلَاغَةِ أَنْ تَجْتَنِبُوا الْكُفْرَ فَالْحَقُّ  
أَنْ يَدُلُّ لَهَا تَكْفِيرُ الصَّغَائِرِ بِاجْتِنَابِ الْكِبَارِ وَتَعْلِيقُ  
التَّكْفِيرِ بِالْمُنْتَبِهَةِ فِي أُخْرَى مَخْصُوصٌ بِعَدَمِ اجْتِنَابِ  
عَنِ الْكِبَارِ أَنْزَلَ **قَالَ** لَا يَجْعَلُ أَنْ قَوْلَهُ فَلَا يَدْرُ غَيْرَ لَزِمٍ  
عَمَّا قَبْلَهُ لَوْلَا لَزِمَ فَأَمَّا يَلْزِمُ مَا قَالَهُ الْحَيَّالِيُّ عَلَى سِتِّ مِائَةٍ  
أَلَا أَنْ يَخْلُفَ ثُمَّ الظُّمُّ كَلَامُهُ أَنْ حَمْلَ الْجَوَابِ عَلَى مَنْ كَلَّمَ

بعض المقتلة وأن قوله وحمل الكبائر منع للجواب فيلزم  
منع المنع إلا أن يخلف ثم قومه والحق إبطال الجواب  
من وجهين يرجع كلهم البعض في أن تجنبوا من حيث  
حمل الكبائر على ظاهرها والسيات على مقابليها من  
الصغائر ومن حيث أن تكفيرها مقطوع باجتناب الكبار  
غير مقيد بها ومحال من حيث أن تعليق تكفير  
الصغائر بتقييدها بمخصوص بتكفير الصغائر وغير  
الآية غير مجتبى صاجها عن الكفر عن الكبار بل عن  
الكفر فقط فوضيحه أن حمل البكيرة على الكفر بعيد  
والبلاغة تقتضي ورود لفظ الكفر ثم وما نفعه عن  
البكيرة فالمراد بالسيات مقابليها وأن تكفيرها غير معلق  
بالمُنْتَبِهَةِ بل باجتناب الكبار فقط فالعَلَقُ بِهَا  
الصغائر في ويغفر إلا غير مجتبى صاجها عن الكبار فالحق



٢٠ عدم جواز العقاب على صفة محبت الكبيبة وكون  
 تكفيرها غير مقيد بالمشية بل بالاجتناب عن الكبائر اما  
 هو مع البعض واستدل له بان تجنبوا الاية تام و  
 ٢١ جواز العقاب على صفة غير محبت الكبيبة وكون  
 تكفيرها بالمشية اما هو مع اهل السنة هذا  
**اقول** لا يخفى عليك انه لا مدخل للجواز الثاني في محل  
 النزاع وذكره في الحقيقة بيان منشأ غلطهم  
 على زعم فيرجع الى تزييف مذهب اهل السنة و  
 ترجيح ما ذهب اليه البعض فيمنه خلطة من وجوه الآتية  
 فلاز الكبائر لو بقيت على ظاهرها واريد بالسك  
 ما يطالب بها ان يكون مدلول النظم تكفير الصغار  
 قطعاً عند اجتناب الكبائر من غير تقييد بالمشية كرم  
 الاجابة كلاً ان يحل ذلك على وجه من وجه لا

الاجتناب ويكون التقدير ان تجنبوا الكبائر نشأ  
 تكفير الصغار واما ثانياً فلون قوله تكفير الصغار  
 والاجماع بايز منقولة ما عدا الكفر غير متعينة يقتضي  
 كون التكفير فيما نحن فيه مقيداً بالمشية فلو اراد  
 من طرف البعض بعد دعوى بقا الكبائر على ظاهرها  
 ان التكفير مقيد بجميع ابياء صريح كل من غرضه كذا بقى  
 تعليقه كما بالاجتناب عنها بلا فائدة والتالي بطريق  
 جوابهم واما ثانياً فلان صريح كلامه ان تكفير السيئة  
 المرادة بها الصغار على الزعم من محل الكبائر على ظاهرها  
 غير مطلق بها واما المعلق تكفير الصغار ويقف  
 غير محبت صاحبها عن الكبائر  
 وانه محل السك همنا على الصغار اجتناب صاحبها  
 عن الكبائر وحل الصغار هناك على الصغار غير محبت



صاحبها في الكبار فنقول ان الثاني ما يخص كل ما في  
 دون ذلك لمن يسمي تلك الصفات وتلك البطلان  
 لان لفظ ذلك استلزاما الى الشك في ما دونها  
 وهذه الصفات فقط وفي الكبار واما يجعل اعم من  
 الكبار كما هو الحق ولا يخفى على المنصف ان المتبادر  
 من ويغفر الاله ان المغفرة مع قبورها وارادة على  
 كل فرد من افراد ما دون ذلك وانه على عموم لانه  
 وان لم يكن صريحا في كونه لكن غير متعارف بعينه  
 على الجزئية فلا مانع من الكمية وظاهرها العموم مع  
 ذلك حمله على الجزئية وتحتوي تعينا بلا قرينة  
 اخلا في النظم كقوله العموم والمراد المخصوص في  
 فنقول لاشك ان مغفرة ما دون ذلك مطلقة  
 بمشيئة تكم صريحا ومفهوم ما دون ذلك صفاق

على الكبار فقط وعلى الصغار فقط اي بالاجتناب  
 عن الكبار فالثاني معلق بها ايضا وهو عين ما  
 اراده باليات وقد حكم ان تكفيرها معلق بها  
 هذا خلف ما صدق عليها جميعا وقد خصص  
 تكفيرها بكونه معلقا بها فيكون تحكما وترجيحا  
 وانت نعم ان جعل ان تجتنبوا الآية قرينة على  
 تخصيص الصغار في ويغفر تلك الصغار مع عموم  
 كلمة ما فيه ومع نداء بعض النظم على ذلك وعدم لزوم  
 شي عليه تكم من التكفير وغيره ساقط علما انه يمكن  
 للمجيب ان يمنع بان يقول لم لا يجوز ان يكون عموم ما في  
 اية اخرى قرينة على عموم السبك فيما نحن فيه وعلى  
 كون كل من الصغار والكبار متعبدا بها وعلى  
 لزوم ارادة الكفر بالكبيرة بها على بقا التعليل



بلا فائدة عند ارادته وعند تخصيص الشيا بما قاله فالحق هو  
 اهل السنة لاعم البعض حال ان مرادهم ان عموم ما يتعلق  
 تكفيره لا لاعم بالمشية يقتضي كون تكفير الشيا وبغير  
 كلف معلق بها اي حال كونها اعم وتقتضي اي حال الكفا  
 على انواع الكفر وان كان بعيدا في نفسه لتلازم عدم  
 فائدة التعليق لجواز مفارقة الصغار بدون الاحتجاب  
 عن الكبار وانت خبير بان وجه حملها ساقط لانه  
 في حال الجواب اعتبارا بما في كلامهم ان لزوم الضاد  
 ما ذهب اليه البعض صار في غم وان كان قريبا من  
 ومقتضى لذلك وان كان بعيدا في نفسه فقولنا  
 لانه الكمال انه هو وجه اصل على ارادة الكفر واما العزيمة  
 الصافة من الاستلزام الى وجه محققها فتسقط  
 الخيال الكفر بوجه عدم ورود التعميم بافظ الكفر في الكثرة

يقتضيه

ووجه وروده على صيغة الجمع مجردا من  
 قيد المشية فنقول لعل وجه ذلك انشط  
 قلوب عباده تعالى بايهام انه تعالى يكفر الصغار  
 قطعا عند الاحتجاب عن انواع الكبار  
 وان كان المراد بها اعم في الواقع وان  
 كان معلقا تكفيرها بالمشية كما في آية  
 اخرى وان كان المراد بالكبار انواع الكفر  
 لينشط قلوبهم ويذللوا جهدهم  
 فيجيبوا جميع الكبار مع الاحتجاب عن  
 الكفر واشخاصه وعل وجه تصريح السر  
 في آية اخرى الذي عنزلة تصريح الكفر  
 هو بيان ما هو بغض عند تعالى وابعده  
 من مفقرته تعالى وعل وجه اخبار



تعالى عن مغفرة ما دون ذلك معلقة  
بمشيئة تعالى تبشير لهم من حيث انه  
تعالى يغفر ما دون ذلك وتخويفهم  
من حيث انها ليست بمقطوعة بل  
مقيده بمشيئته تعالى ليبدوا وجههم  
في اجتناب المعاصي مع اجتنابهم عن  
الكفر وما له ختمهم على طاعته تعالى  
ومنعه عن جميع المنهات على ان  
يكون الفرق بين الاليتين بالتفصيل  
والاجمال لا بالمرج والمال والحق مع  
اهل الاعتدال لا مع بعض الاعتدال  
هذا **قال** على القاري قوله  
واجيب الى اخره فيه انه يلزم

ان لا يجوز العقاب على ما عداه الا ان يكون  
المخاطب للكفر والمعنى كفر عنكم سبائكم  
قبل اجتنابكم عنه وقيل بقدر  
استثناء المشية **وقال** عبد الله المسند  
انه يعني عن حمل الكبار على انواعه فقلت  
ما قدر الا ليصح دفعا لما تقدم اذ لو  
لم يحمل لما فتح للزوم انحصار الصغيرة  
تحت المشية وخروج الكية وهو خلاف  
قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء  
وايضاً يلزم كون الصغيرة تحتها  
مشروطة بالاجتناب وليس كذلك  
بل قد يكون مغفرتها بكفر او عفو  
ثم الا ظهر ان الخطاب للمؤمنين



وانما على معناها التعارف والمعنى ان يقتضيه  
 كابر المنهيات نكفر عنكم شيئاكم بالطاعة  
 يدل عليه ان الحسنات يذهبن السيئات والآحاد  
 في باب المكفرات واما قوله العظام مذهبنا  
 فكيف يحكم بالحق انتم **فمن** اقول فيه ان بناء  
 الجواب على ما عرفت على اثبات الجواب بالتعبد  
 واثباته بالجمل فاذا اعتبر الجمل فيعتبر فلا  
 مساع للاراد ولا يحتاج الى الجواب فلا تفعل  
 وقيل اني دفع ما فيه بدل توجيه وهو النظم  
 وقد سمعت ان الجمل كقولنا فهو متعين فلا يراد  
 ولا جواب فكل في تقرير **فمن** قلت اه فتبيل ما  
 حمل لا يقدر على ما نبهناك فان قلت هذا علم  
 نعم القيل قلت قد عرفت انما

نكلا

الحما غلط غلطين فهذا ما كنت تأمل قوله انه لو حمل اه  
 فيه نوع منافاة لما قبله فتدبر قوله للزوم اه لا يخفى ان  
 منشأه على نزع ابقاء الكائن على ظاهرها فان اراد  
 بالصيغة صفة اجتناب صاحبها كما يوجب اليه قوله **والص**  
 على ما لا يخفى فيلزم خروج تلك الصيغة عن تحتها ان  
 والابقي التعليق بلزوم انه على ما مر فلا حصر وان اراد  
 لها عية المحتجب صاحبها فيدخل الكبيرة تحتها ايضا فلا  
 فليست له قوله وهو خلاف اه قد عرفت ما في اللزوم فنبأ  
 الخلاف عليه خلاف حاله انه اراد انه خلاف ويغفر **الاستدلال**  
 من عموم المشية لها وقد كد العموم مسلم عند هذا **الاستدلال**  
 فتقول ان مراد القيل دفع ما فيه وقال ما فيه ابقاء الكائن  
 على ظاهره ما يتبقى الجمل على الكفر ببيان الفناء على طريق **النفقة**  
 بناء على قوله الا ان يكون وقوله ثم لا يظهر وانما انظر اه



المسند في رد القيل بقاء ما فيه ما بان يريد ما تحت الام  
 يكون او ثم او ما قاله العصام والما مجرد ارادة عدم التعالي فلا  
 وما لالاخرين وان كان بينهما ظاهرا فمما يفرق ما يخصص قوله  
 ويغير الله بقوله تعالى ان يحبوا الاية بالنسبة الى الصيغة  
 المعينة مع الكيفية بالمشية بصيغة غير مجتنب ما جهل  
 الكيفية بحال التيسار على صيغة غير معينة بها بنا على قوله مفرقا  
 معلقة بالاحتياط ذلك لا يمنع عدم المشية تحت وطرف الاية  
 للصيغة والكيفية على ما لا يخفى فيكون عموم مسلمات  
 لكن قد عرفت ما فيه ما قبله وبنا عليه فقيه ما فيه تال وما  
 الاول ظ قوله ايضا لا يذهب عليك انه لا لا يعطف على  
 الاختصار وقد عرفت ما فيه فقيه ما فيه قوله وايضا في حديثه  
 لما عرفت ان الشرطه خارجة عن تحت المشية للتلايق التعلق  
 بلا فائدة قوله وليس كذلك قد عرفت ان الاعمال بالبقا محمل

الغزالي

المشروطة على غير المعينة والمقيدة على غيرها وما تحت قد  
 يكون من قبيل الثاني فابن هذا عند كذا **قوله** والمعنى آه  
 يريد عليه نظير ما تحت قوله للزوم آه على زعمه من لزوم  
 ان الصيغة منحصرة تحت الاجتناب والطاعة  
 وهو خلاف ويغير وايضا نظير ما تحت وايضا  
 من لزوم كون مغفرتها مشروطة بها وليس كذلك  
 بل يكون بخلافه او مغفول يلزم ايضا خروج الكيفية على  
 زعم وهو خلاف ويغير فاما هو جوابه ههنا فهو جواب  
 المسندى هناك ثم لا يخفى على المتصفان ما قاله  
 تحت الاظهر انما يتبين عما قاله العصا بقوله بالطاعة  
 القيد اما معتبر عند كذا هو ان قد تنبذ المقام وان  
 كان في موضعه لكن لا فرق بينهما في توجيه ما اوردها على  
 العصا او معتبر عند ايضا فعدم الفرق ظ فيتنسج



تقديره **قال** الجواب قوله واجب حمله ان التكفير  
مقيد بالمشية فلا قطع بالوقوع اذ المراد  
بالكفار انواع الكفر وانتهاصها ومغفرة ما  
عدا الكفر غير متعينة بالاجماع ولولم يحل  
الكيفية على الكفر لبقى التقييد بالمشية بلا  
دليل والتعليق بالاحتياط بلا فائدة لانه  
يجوز مغفرة الصغار بدونته انتهى **اقول**  
يعني ان مراد المجيب ان مغفرة مصداق  
كل ما في النظم مقيد بالمشية صريحا اعم  
ذلك من الصغار والكبار فمغفرة كل  
منها مقيدة بها في النظم الذي نحن فيه  
ايضا بان يحمل السبك عليهما والكبار  
على انواع الكفر على ان يكون الفرق بينهما

بلا جمل

بلا جمل والتفصيل فلو حمل الكبار على ظاهرها على  
ما زعم البعض مع تخصيص السبك بمقابلها لزم  
لغوية التعليق والمخلص بحمل الكبار على انواع  
الكفر والسيات على الاعم لكن لما كان الثاني من  
منفردات الاول لم يقرض له في الحاصل فتقدير النظم  
ان تجتنبوا انواع الكفر تكفر عنكم صفائكم وكما تكفر  
ان شئنا تقرير التكفير لا قطع بوقوعه بمعنى انه غير  
مقطوع بالوقوع لانه مقيد بالمشية والنظم وما  
شأنه هنا فغير مقطوع به فهو غير مقطوع به ثم  
العقاب جائز الوقوع لان التكفير لو كان غير مقطوع  
به فالعقاب جائز الوقوع لكنه كذلك فالعقاب به فظني  
بأنه لا بأس بالاطلاق ثم التكفير مقيد بها لانه في النظم لا يفر  
ما عدا الكفر وتكفيرا عداه مقيد بها فالتكفير مقيد بها



ابا الصغر فلا المراد بالكلية في النظم لو كان انواع الكفر فاما  
تكفير ما عد لكنه كذا كذا التكفير في النظم تكفير ما عد واما الكبر  
فلان تكفير ما عد بغير منقصة ما عد لو كان غير متعين بالجماع  
مقيد بما لكنه كذا كذا تكفير ما عد بغير منقصة ما عد مقيد بما  
اما اللازم منا حفظ وكذا الاستثناء ان لا واما الاول فلان  
الكلية لو لم يعمل على الكفر لبقية والتالي ربط والتعليق اما  
الكلية فلا لوجان مغفرة الصفا فلم يعمل الكلية على الكفر لبقية  
لكن يجوز مغفرة الصفا ولو لم يعمل لبقية واما الاستثناء  
واما لا لوجان فظا ايضا واما الاستثناء بغير جواز مغفرة  
تأيت لانه مفهوم من ويعرف واما هو مفهوم من فربح لوجان  
تأيت فيجوز مغفرة آة فظها ان قها ان التكفير صغرى  
الدليل لقوله فلا قطع في آة الاستثناء فربح دليل صغرى الدليل لقوله  
اد التكفير وقوله في مغفرة الاستثناء من دليل كبرى الدليل لقوله ان التكفير

ان التكفير الى اخره وقوله لو لم اه شرطية الدليل لقوله اذ  
المراد الى اخره وقوله لانه يجوز الى اخره استثناء  
الدليل لقوله ولو لم الى اخره ولما لم يكف في الجواب  
الش لا نه الحال في المطع على ما استرنا اليه زاد عليه ذلك في  
الحاصل اقول لعلة تقول هذا لا يكفي في المرام الا حقيقة  
نزاع الفريقين انما يرجع الى عدم تأييد ملزمة لو لم يحل  
اه وتماميتها وهي غير متينة لان فنقول انها متحدة في غير  
وان الظ ان الوال والواصلة بمعنى او الفاعل لتعارض  
الايتين عند عدم الحمل عند الجيب وان الظ ان قوله  
لانه يجوز اه انما هو دليل الثانية وان امكن الاستدلال  
واما دليل الاولى فطوى واماها الى واحد فتعارض  
كل اية لاخرى عند الحمل وان دليل التقييد قوي نحو  
ويغفر لاية ويحتمل ان يكون اجماعهم على عدم تقييد مغفرة



منفرة ما على الكفر دليله ذلك على كل تقدير في تقرير  
 دليل الشرطين طرق منها على الاول انه لو لم يحل واعتبر  
 التعليق ولم يعتبر التقييد في غير الآية للتعارض  
 في لبق التقييد بل دليل والتالي بطل ولو لم يحل واعتبر  
 التقييد ولم يعتبر التعليق في ان يجتنب الآية للتعارض  
 في لبق التعليق بل فائدة والتالي بطل فقول لا يبر  
 يجوز ان تفصل للتعارض الثاني فكل دليل للشرطين  
 محله لو لم يحل لم يعتبر التعليق كسليم يحل على المفسر  
 اما الاستثناء فظ واما الملازمة فلو لم اعتبر التقييد  
 عند عدم الحل بمعنى لو جاز منفرة اه فلو لم يحل لم يعتبر  
 لكن يجوز اه اما الملازمة فلو اتيان التعارض  
 عند الحل فلو جاز اه بمعنى لو اعتبر في قوله لا يبر  
 الآية فلو لم يحل لم يعتبر التعليق لكنها متعارضة واما

الاستثناء

واما الاستثناء بمعنى جواز منفرة الصغار ثابت فلما  
 مر اما الملازمة فظ واما الاستثناء فله الاول  
 لتقييد والثانية بعده وكلاما كان كذا كذا فاعراضنا  
 فعلى هذا ففسر على الشرح الاول وعلى الثاني بالتطبيق ثم  
 لا يخفى ان بحث بعض المقترنة والعصا والعاري  
 يعود الى الحكم في تلك الكبرى فالتختم به والاستثناء  
 الى جوابه حتى يتضح حقيقة مسلك جمهور اهل السنة  
 فان قلت لا تعارض لان الصيغة المقتضية في غير  
 غير مجتنب صاحبها وفي ان يجتنبوا مجتنب صاحبها  
 فالتقييد دليل والتعليق بآية قلت هذا يرجع الى  
 تخصيص ويغير بطلان ان يجتنبوا وقد اسقط اولاه  
 ومنعنا ثانيا بناء على ان الموضع فارغ الى مثال فيهم  
 يرد على الختان ان تقريره بطلان بناء على ان يكون مجتنب معناه اولاه

كما لا يخفى م قد وقع الفراغ عنه  
 مولاه ولا ينظر  
 المصنف  
 الخ